

وحدة تحليل السياسات*

جنيف ٢: مسار تفاوضي من دون نتائج

” لم يسفر مؤتمر جنيف ٢ في جولتيه الأولى (٢٢-٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠١٤) والثانية (١٠-١٥ شباط / فبراير)، عن نتائج مهمة على الصعيد السياسي أو الإنساني. تستعرض هذه الورقة فرص نجاح المحاولة الجديدة لحل الأزمة السورية المتمثلة في "جنيف ٢"، وذلك بعد أن تتناول أهداف كل طرف وحساباته قبل انعقاد المؤتمر وخلال جلساته، ونقاط قوته وضعفه في ضوء الأوضاع السائدة إقليمياً ودولياً.

“

* وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

انتقلت الثورة إلى العمل المسلح، فقد ظلّ متمسكاً. ولم يفتّ كثيراً في عضده بعض الهزّات الداخلية التي تعرّض لها، وتمثّلت بانشقاق عددٍ كبيرٍ من الضباط والمجندين إضافة إلى بعض المسؤولين فيه وانضمامهم للمعارضة.

بناءً عليه، كان قرار المشاركة في "جنيف ٢" قراراً مركزياً في نظام متمسك يجري فيه اتّخاذ القرارات في دائرة ضيقة وسلطاتها مطلقة، ويقف على رأسها الرئيس. وبهذا، فأى اتفاق يتمخض عن المؤتمر لا بدّ من أن يكون جوهره بالنسبة إلى النظام ضمان استقرار هذا التحالف الأمني والاقتصادي والاجتماعي، ويتعين أن يصون دور الرئيس السوري بشار الأسد فيه.

”

على الرغم من موافقته، لم يكن النظام متحمساً لانعقاد مؤتمر "جنيف ٢" وبخاصة أن غرضه "تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات"

“

ولذلك، على الرغم من موافقته، لم يكن النظام متحمساً لانعقاد مؤتمر "جنيف ٢" وبخاصة أن غرضه "تشكيل هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات". ويبدو أنّ ترحيبه في وقت سابق ببيان "جنيف ١" وموافقته على حضور "جنيف ٢" من دون شروط، كان لتجنّب إحراج حلفائه الروس، وإظهار المعارضة وداعميها بوصفهم "عائقاً" أمام التسوية السياسية. انطلاقاً من ذلك، استبق النظام السوري انعقاد المؤتمر بإعلان تحفظه عن نص الدعوة الرسمية بذريعة أنها لا تلبّي "تطلعات" الشعب السوري، داعياً إلى التركيز على "محاربة الإرهاب". فضلاً عن ذلك، يرى النظام أنّ موازين القوى عامّة تميل لمصلحته؛ فهو يسيطر على مراكز المدن الرئيسية في مختلف أنحاء البلاد، في حين تسيطر المعارضة على أغلب الأرياف، إضافة إلى الجزء الأكبر من مدن الأرياف الكبرى (مثل دوما في ريف دمشق)، وبعض الأحياء في المدن المتوسطة الحجم (مدينة حمص ودير الزور). وبناء عليه، فإنّ وضع النظام لم يكن سيئاً لدرجة تجعله يتنازل عن تفسيره اتفاق "جنيف ١"؛ بمعنى أن يخوّل الأسد كامل صلاحياته لهيئة حكم انتقالية والقبول بعدم ترشّحه للرئاسة؛ إذ إنّ وضعه الميداني منذ منتصف عام ٢٠١٣ بدا أفضل نسبياً ممّا كان عليه في نهاية عام ٢٠١٣^(١).

دعت الأمم المتحدة طرفي النزاع في سورية إضافة إلى الدول المعنية بالشأن السوري لحضور مؤتمر "جنيف ٢"؛ وذلك بناءً على مقرّرات "جنيف ١"، والتي تنصّ على تشكيل هيئة حكم انتقالية ذات صلاحيات كاملة لقيادة المرحلة الانتقالية في سورية. بيد أنّ المؤتمر الذي تأخّرت الدعوة لانعقاده شهوراً عديدة بسبب الخلاف على مصير الرئيس بشار الأسد ومستقبله، وكيفية تمثيل المعارضة، لم يسفر في جولتيه الأولى (٢٢-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤) والثانية (١٠-١٥ شباط/فبراير)، عن نتائج مهمّة على الصعيد السياسي أو الإنساني باستثناء الاتفاق الذي جرى في حمص بين النظام والمعارضة برعاية الأمم المتحدة لإخراج المحاصرين في أحياء حمص القديمة وإدخال المساعدات الإنسانية إليها. وقد أعلن مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية الأخضر الإبراهيمي عن جلسة ثالثة من المتوقع حصولها في النصف الثاني من آذار/مارس ٢٠١٤.

تستعرض هذه الورقة فرص نجاح المحاولة الجديدة لحل الأزمة السوريّة المتمثلة في "جنيف ٢"، وذلك بعد أن تتناول أهداف كلّ طرف وحساباته قبل انعقاد المؤتمر وخلال جلساته، ونقاط قوّته وضعفه في ضوء الأوضاع السائدة إقليمياً ودولياً.

مواقف الأطراف المحلية والخارجية من "جنيف ٢" قبل انعقاده

أولاً: الأطراف المحليّة

تتكوّن الأطراف المحلية في الصراع السوري من ثلاث مجموعات رئيسية؛ هي النظام الحاكم، والمعارضة السوريّة، والجماعات الجهادية. وتحت كلّ مظلة منها هناك تفرّعات وانقسامات تصل أحياناً حدّ التناقض.

١. النظام: تتسم الأنظمة الاستبدادية، وبخاصة ذات الطبيعة الأوليغاركية، بالانسجام والتماسك وحصراً أيّ خلافات يمكن أن تبرز في ما بينها في دوائرها الضيقة، كونها تدرك أنّ أيّ خلل يصيب أحد مكوناتها سوف يؤثر في بنية النظام برمّته. ويزداد هذا التماسك والتصلّب في أوقات الأزمات.

وعلى الرغم من أنّ النظام السوري واجه الاعتصامات والتظاهرات السلمية بمنتهى العنف، وقصف المدن بمختلف أنواع الأسلحة عندما

١ "سوريا: تقرير إنترفاكس حول عدم اعتزام الأسد ترك السلطة غير دقيق"، رويترز، ٢٠١٤/١/١٩، انظر:

<http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE0103L20140119>

مثل هيئة الأركان والقوى التابعة لها، في حين التزم الآخرون عدم الاعتراض أو الصمت (الفصائل الإسلامية).

• الخلافات داخل الائتلاف: جاء قرار المشاركة في "جنيف ٢" بعد اجتماع الهيئة العامة للائتلاف، والذي التأم بغياب ٤٤ عضوًا كانوا قد اعترضوا على "أداء" القيادة الحالية وما وصفوه بـ "التجاوزات وعدم النزاهة" في الانتخابات الأخيرة التي جرت في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وأسفرت عن فوز أحمد عاصي الجربا "المتحمس" للمشاركة في "جنيف ٢". لقد أفرز غياب المنسحبين إشكاليات قانونية كون قرار المشاركة يتعارض مع النظام الأساسي للائتلاف، والذي يحظر التفاوض مع النظام، ويتطلب تعديله موافقة ثلثي أعضاء الائتلاف، وهو ما لم يتوافر في الاجتماع الأخير. وقد جرى تجاوز هذه الإشكالية في فتوى قانونية عدت المنسحبين بمنزلة "المستقبلين"، ما سمح بانعقاد الاجتماع بحضور ٧٥ عضوًا، وتميرير القرار بالأغلبية البسيطة (النصف + ١). وانتهى الاجتماع بالموافقة على المشاركة بأغلبية ٥٨ عضوًا، مقابل ١٤ آخرين صوتوا ضد المشاركة. وقد رأى هؤلاء أنّ قرارهم المشاركة في المؤتمر جاء لأسباب عدة منها: عدم إتاحة الفرصة للنظام وحلفائه للانفراد باستخدام المؤتمر لأغراض دعائية، وإظهار المعارضة بمظهر الراض للحل السياسي، وفتح مسار للحل السياسي حتى لا تبقى الثورة صراعًا مسلحًا قد يطول في ظلّ عدم القدرة على الحسم العسكري وإجماع أغلبية القوى الدولية والإقليمية على الحلّ التفاوضي، والمساهمة في تخفيف المعاناة الإنسانية عن شرائح واسعة من السوريين تعرّض للقتل والتشريد والتجويح(٤).

فضلاً عن ذلك، يمكن أن تتركس المشاركة في المؤتمر الوجه "المدني" للثورة السورية، وتحول دون خلق فراغٍ سياسي قد تقوم بملئه قوى متطرّفة يدفع صعودها القوى الدولية والإقليمية إلى تفضيل بقاء النظام.

٣. **الجماعات الجهادية:** تتمثل الجماعات الجهادية في سورية في جبهة النصرة لأهل الشام التي تأسست رسميًا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على الرغم من أنها بدأت نشاطها فعليًا في آب/أغسطس ٢٠١١، ويعدّ معظم منتسبيها من السوريين^(٥)، وكذلك الدولة

٢. **المعارضة:** على الرغم من النقاشات الطويلة داخل هيئات المعارضة السورية في الأشهر الثلاثة الماضية، فإنّ قرار المشاركة في "جنيف ٢" لم يحظَ بالإجماع لأسبابٍ وصعوبات عدة جرى تذييلها أو "تجاوزها"؛ ومنها^(٦):

• الخلاف مع هيئة التنسيق لقوى التغيير الوطني، وكذلك مع المجلس الوطني السوري الذي يعدّ أحد المكونات الرئيسية للائتلاف؛ إذ رفضت هيئة التنسيق حضور المؤتمر بسبب عدم توجيه الأمم المتحدة دعوة رسمية لها، و"قصر" الدعوة على الائتلاف والإقرار بأحقيته في تشكيل وفد المعارضة. أمّا المجلس الوطني، فقد صوتت أمانته العامة في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ على "مقاطعة" المؤتمر، وانسحب المجلس من الائتلاف بعد إعلان الأخير المشاركة. وعلى الرغم من ذلك، فإنّ هذا القرار لم يجد له صدى نتيجة اندفاع مكونات رئيسية في المجلس الوطني مثل "الإخوان المسلمين" للمشاركة في المؤتمر. وبناء عليه، بقي رفض المجلس الوطني "شكليًا" عبّر عنه رئيسه جورج صبرة في بيان في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ عندما أعلن فيه انسحاب المجلس الوطني من الائتلاف(٣).

• مثل رفض بعض فصائل المعارضة العسكرية مؤتمر "جنيف ٢"، أثناء فترة التحضير له، تحدّيًا كبيرًا كان لا بدّ من تجاوزه؛ إذ رأت فيه الفصائل الإسلامية محاولة للالتفاف على الثورة، وهددت بنزع الاعتراف عن أيّ هيئة سياسية تقرّر المشاركة فيه. ووصل الأمر ببعض قادة الجبهة الإسلامية إلى "تهديد" من يشارك، والتلويح بوضعه على قائمة المطلوبين. لقد ساهم هذا الموقف في تأخير اتخاذ قرار واضح من "جنيف ٢"، إلى أن جرى تجاوز هذه الاعتراضات بعد اجتماع عُقد في أنقرة بالتزامن مع اجتماع الهيئة العامة للائتلاف وضمّ الفصائل الكبرى (الجبهة الإسلامية، وجبهة ثوار سورية، وأجناد الشام، وجيش المجاهدين، وهيئة أركان الجيش السوري الحر). وانتهى بـ "تأييد" بعضها المشاركة

٢ أعلن رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية أحمد الجربا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ قرار الهيئة العامة للائتلاف بالموافقة على المشاركة في مؤتمر "جنيف ٢". ورخبت الدول الغربية وروسيا وجامعة الدول العربية وتركيا بهذا القرار الذي كان "العقبة الأخيرة" التي قد تمنع انعقاد المؤتمر في موعده المحدد في ٢٢ كانون الثاني/يناير في مدينة مونترال السويسرية، أو تؤجله. ثمّ علّق الائتلاف مشاركته إثر قيام الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بتوجيه دعوة إلى إيران لحضور المؤتمر، وهو ما رفضه الائتلاف، واشترط موافقة إيران على بيان "جنيف ١" وسحب مقاتليها وخبرائها من سورية كي تحضر "جنيف ٢".

٣ "المجلس الوطني السوري ينسحب من الائتلاف"، الجزيرة نت، ٢٠١٤/١/٢١، انظر: <http://www.aljazeera.net/news/pages/t93e44ce-2f62-40cd-993a-a442d5ac4ab7>

٤ مقابلة مع برهان غليون، ٢٠١٤/١/١٩.

٥ "أبو محمد الجولاني .. النصرة ومستقبل سوريا"، برنامج "لقاء اليوم"، الجزيرة نت، ٢٠١٣/١٢/١٩، انظر:

<http://www.aljazeera.net/File/Get/e453ed19-b642-46c6-ba7e-dd997656de02>

في السلطة بوصفه شريكاً في "مكافحة الإرهاب"، وتشكيل حكومة موسّعة تكفل دمج المعارضة في النظام السياسي، مع احتفاظ الرئيس الأسد بالسيطرة المطلقة على أجهزة الأمن والجيش وتقرير السياستين الخارجية والأمنية لسورية. تأسيساً على ذلك، رفضت إيران الاعتراف ببيان "جنيف ١" باعتباره لا يتطابق مع مبادراتها لحل الأزمة السوريّة والتي أعلنت عنها نهاية عام ٢٠١٢.

وفي المقابل، لم تكن الدول الإقليمية الداعمة للمعارضة مندفعة لانعقاد جنيف ٢ بدايةً، ولكن نتيجة الإجماع الدولي عليه، ولا سيما من قبل الولايات المتحدة الأميركيّة وروسيا، ولاقتناعها بعدم إمكانية انتصار المعارضة عسكرياً وافقت عليه شريطة أن يفضي المؤتمر إلى تشكيل هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة بما فيها الجيش وأجهزة الأمن، وبما يؤدّي إلى خروج الرئيس الأسد من المشهد السياسي السوري.

أما روسيا والولايات المتحدة الأميركية، فتتشارك بعض المخاوف والمصالح في سورية؛ منها القلق من تنامي قوّة الحركات الجهادية العابرة للحدود وتأثيرها في مجمل الوضع الإقليمي وأمن إسرائيل. ولذلك توافقتا على ضرورة حلّ المسألة السوريّة بالطرق السلمية عبر تطبيق بيان "جنيف ١". ولقد أفضت مبادرة التخلّص من الأسلحة الكيماوية السوريّة في أيلول / سبتمبر ٢٠١٣ إلى مزيد من التقارب الروسي الأميركي في الملفّ السوري، لكن مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره ظلّت محلّ خلاف بين الدولتين؛ إذ ترى واشنطن أنّ بقاء الأسد يمثّل عائقاً في وجه الحلّ. أما روسيا، فتصرّ على أنّ بقاءه يفيد في محاربة "الإرهاب"، وأنّ مستقبله تقرّره الانتخابات.

الإسلامية في العراق والشام "داعش" التي نشطت بصورة فاعلة بعد الإعلان عن نشأتها في ١٠ نيسان / أبريل ٢٠١٣، وأغلب مقاتليها من العرب والأجانب. وقد دخلت كقائد المعارضة المسلّحة في مواجهة عسكرية مع تنظيم "داعش" منذ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بعد أن تزايد سلوكه المسيء للثورة ومطالبها، واستطاعت إخراجها من كثير من المناطق التي كان قد استولى عليها. لكن "داعش" سرعان ما ردّ بالسيطرة على كامل محافظة الرقة ومناطق منبج والباب وجرابلس في ريف حلب. وحاولت "جبهة النصرة" أن تظهر بدور الوسيط من خلال دعوتها إلى وقف القتال، لكنّها في حقيقة الأمر انحازت إلى كتائب المعارضة المسلّحة في المعركة ضدّ "داعش"^(٦).

”

ترى الجماعات الجهادية في مؤتمر "جنيف ٢" مؤامرة غربية على قيام الدولة الإسلامية في المنطقة. وتعدّ الطرفين المتفاوضين "عملاء للغرب"

“

ترى الجماعات الجهادية في مؤتمر "جنيف ٢" مؤامرة غربية على مشروع قيام الدولة الإسلامية في المنطقة. وتعدّ الطرفين المتفاوضين "عملاء للغرب"؛ فهذه الجماعات غير معنيّة بما سيفضي إليه المؤتمر، ولها حساباتها الأيديولوجية الخاصة المختلفة عن مطالب الثورة السوريّة. لذلك، سوف تكون عائقاً في أيّ عملية سياسية مهما كان شكلها ونتائجها وزمانها.

ثانياً: الأطراف الإقليمية والدولية

منذ المرحلة السلمية للثورة السوريّة، انقسم المحيط الإقليمي بصورة واضحة؛ إذ دعمت دول الخليج العربية وتركيا المعارضة، في حين دعمت إيران النظام. وتضمّن الدعم في كلتا الحالتين مختلف أنواع المساعدات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وفي ما يبدو أنّ المعسكر الذي يدعم النظام، وتقوده إيران ويضمّ حكومة المالكي في العراق وحزب الله في لبنان، منسجم ومتماسك، فإنّ التكتّل الداعم للمعارضة السوريّة ينقسم إلى محورين متعارضين في قراءتهما لمجمل الوضع الإقليمي. توافقت أهداف إيران من مؤتمر "جنيف ٢" مع أهداف النظام في السعي لقبول دولي وإقليمي ببقاء الرئيس الأسد

”

لكن مسألة مستقبل الرئيس السوري ومصيره ظلّت محلّ خلاف بين الولايات المتحدة وروسيا

“

من هنا يمكن القول إنّ البيئة الدولية متقاربة في رؤيتها للمسألة السوريّة وفي طروحاتها للحلّ، على الرغم من بعض الخلافات، في حين تبدو البيئة الإقليمية معقّدة ومتعارضة على خلفية تناقضات أيديولوجية ومصالح سياسية وإستراتيجية طابعها العام استقطاب سعودي - إيراني.

٦ "النصرة ترخّب ب'مبادرة الأمة' لوقف القتال مع 'داعش'"، دي برس، ٢٠١٤/١/٢٦، انظر: <http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=158986>

سلوك الأطراف وحساباتها أثناء المؤتمر

في ظلّ الاستقطاب والفجوة العميقة التي تفصل بين النظام السوري والمعارضة وانعدام أي نقطة لقاء بينهما، لم يكن لدى أي من الأطراف التي حضرت مؤتمر "جنيف ٢" أي أوهام بشأن ما يمكن أن يتحقق خلال المؤتمر لجهة إنجاز تسوية سياسية. لذلك حاول طرفا الصراع تحقيق مكاسب إعلامية ودبلوماسية وبعض الاختراقات في القضايا الإنسانية.

أولاً: موقف النظام

سعى النظام خلال جلستي المؤتمر لحرفه عن مساره مستفيداً من الدعم الروسي، ومن تحسّن وضعه الميداني، وكذلك من رفض إيران الاعتراف ببيان "جنيف ١". كما وظّف النظام قبول الدول الداعمة للمعارضة بفصل المسار السياسي عن العسكري الميداني خلال المفاوضات لمصلحته، فاستمر في قصف حلب، وحاول التقدم في المدينة وفي محيط مطارها، مستفيداً من انسحاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" من بعض الجبهات، وتفرغه لقتال كتائب المعارضة. كما حاول الانتقام من مدينة داريا لرفضها شروط الهدنة التي اقترحها (على غرار ما جرى في المعضية وبرزة) وبسبب صمود مقاتليها، ولا سيما بعد إسقاطهم مروحية حربية، وإفشالهم الحملة العسكرية التي بدأها النظام ضدها مؤخراً. أما حمص القديمة، فعلى الرغم من موافقة النظام على مبادرة الأمم المتحدة لإخراج المدنيين المحاصرين من المدينة وإدخال المساعدات الإنسانية إليها، فإنه جدّد قصف أحيائها، واعتقل مئات الشباب الخارجين منها بذريعة أنهم يناصرون المسلحين داخلها. وقد بلغ عدد القتلى منذ انعقاد الجلسة الأولى للمؤتمر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ وحتى انتهاء الجلسة الثانية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ أكثر من ٢٠٠٠ شخص، وذلك بحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ما يؤكد على أنّ هناك فصلاً بين ما يجري على الأرض وبين مجريات العملية التفاوضية، وكأنّ المفاوضات تقع خارج الزمن الذي يعيشه السوريون تحت القصف.

تشكّل مرجعية بديلة^(٧). لكنه عاد - تحت ضغط روسي - فقَبِلَ بيان "جنيف ١"، على الرغم من أنه اشترط مناقشته بالترتيب، قبل الانتقال إلى البند التاسع المتعلق بهيئة الحكم الانتقالي، وقد بقي هذا الخلاف حاضراً خلال جلسات الجلسة الثانية، ولم يرصّ النظام بالحلول الوسطى التي قدّمها الأخضر الأبراهيمي خلال الجلسة الثانية، والتي تتضمن مناقشة وقف العنف والهيئة الانتقالية بالتوازي. كان هدف النظام واضحاً وهو إطالة أمد التفاوض، وحرف مساره نحو ما يسمى "مكافحة الإرهاب" وإغراقه بالتفاصيل، وهو نهج نجح فيه خلال تعامله مع المبادرات السابقة، وذلك في تقليدٍ لأسلوب التفاوض الإسرائيلي في تجزئة الملفات والفصل بينها، مع فارق جوهري يتمثل في تجاهل الدولي الكامل لوحشيته وتدميره المدن بالبراميل المتفجرة^(٨). ومن المعروف أنّ إسرائيل تعتبر "الإرهاب" قضية قائمة بذاتها وترفض ربطها بمسبباتها، وتشترط أولاً وقفه ومكافحته قبل الحديث في أي شأن سياسي. هكذا تسمي إسرائيل مقاومة الاحتلال "إرهاباً" لا علاقة له بالاحتلال، وهكذا يسمّي النظام السوري العمل المسلح المشتت ضده "إرهاباً"، علماً بأنّ السلاح لم يُرفع في وجهه إلا بعد ثورة سلمية دامت أكثر من عام، وتعرّضت لكل أشكال القمع وأعلى درجات العنف.

” كان هدف النظام واضحاً وهو إطالة أمد التفاوض،
وحرف مساره نحو ما يسمى "مكافحة الإرهاب"
وإغراقه بالتفاصيل

وفي جانب آخر، اعتبر النظام المؤتمر احتفالية إعلامية توفّر له فرصة التواصل مع وسائل الإعلام والرأي العام الغربي. واهتم وفده بعقد المؤتمرات الصحفية (٣ إلى ٤ مؤتمرات يومية) أكثر من اهتمامه بحضور جلسات التفاوض. كما اصطحب وفداً ضخماً ضمّ نحو ٥٠ إعلامياً،

٧ تضمنت ورقة النظام خمس نقاط: (١) احترام سيادة سورية، (٢) عدم جواز التنازل عن أي جزء منها والعمل على استعادة أراضيها المغتصبة كافة، (٣) رفض أي شكل من أشكال التدخل والإملاء الخارجي وأن يقرر السوريون بأنفسهم مستقبل بلادهم، (٤) رفض الإرهاب، (٥) وقف التحريض الإعلامي. انظر: "النظام يقدم ورقة لقلب أولويات «جنيف ٢»"، الحياة، ٢٠١٤/١/٢٨.

http://alhayat.com/Details/597250

٨ لمعرفة شكل البرميل المتفجر، وطريقة صنعه، وأثره التدميري، انظر: "سيرة ذاتية لبراميل بشار الأسد"، زمان الوصل، ٢٥/١٢/٢٠١٣، في:

http://www.zamanawsl.net/news/44714.html

وجهة نظر النظام بضرورة بحث بند العنف والإرهاب قبل الهيئة الانتقالية من خلال مسارات متوازية ومنفصلة.

أين تمضي الأزمة

على الرغم من تعثر المفاوضات واعتراف الإبراهيمي في نهاية الجلسة الثانية بعدم إحراز نتائج جدية، فلم تعلن الأطراف المعنية صراحةً عن فشل المؤتمر؛ فالمسار التفاوضي لا يزال يمثل "الطريق الوحيد" المتفق عليه حتى الآن لحل الأزمة السورية نظرًا لعدم وجود بدائل أخرى مطروحة كالتدخل العسكري أو تفكك النظام أو هزيمة المعارضة. لذلك، من المتوقع أن تصرّ القوى الدولية على استمراره حتى لو لم يحقق نتائج سريعة، لأنّ توقيفه والاعتراف بفشله يعني اتخاذ قرارات لا أحد يريد اتخاذها حاليًا. في هذا الإطار نفهم الإعلان عن جولة ثالثة من المؤتمر من دون تحديد موعد لها، وإعطاء الفرصة لإعادة إطلاق المفاوضات من جديد. كما أعلن وزير الخارجية السوري وليد المعلم في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤ أنّ الجولة الثانية من مفاوضات جنيف ٢ "لم تفشل وأحرزت تقدمًا هامًا"؛ وذلك لقطع الطريق على خطوات تصعيدية محتملة. كما أعلن المعلم عن موافقة النظام على "جدول الأعمال الذي اقترحه الإبراهيمي"؛ وذلك بخلاف موقف وفد النظام خلال الجلسة الأخيرة من التفاوض^(٩)؛ وهو ما فسّر على أنه ضغط روسي على النظام لعدم سدّ الطريق أمام انعقاد الجولة الثالثة.

وبناء على ذلك، يمكن أن يفيد "جنيف ٢" بحسب مواقف الدول الراعية للمؤتمر ونظرتها إليه في تحقيق إحدى الغايتين:

حلّ الأزمة: يمثل حلّ الأزمة السورية هدفَ عددٍ كبيرٍ من الأطراف حتى لو كانت فرص تحقيقه ضئيلة؛ فثمة قوى دولية وإقليمية جادة في رغبتها في إنهاء النزاع، لأنّ تداعياته لا تقتصر على الجانب الإنسانيّ داخليًا، بل أصبح نزاعًا إقليميًا تتصارع فيه قوى عدة لتعزيز نفوذها وحماية مصالحها. ونتيجة للتنوع الإثني والديني في المشرق العربيّ، فقد تلبّس الصراع السوريّ بلبوس طائفيّ، وصار يظهر في بعض صورته - بحكم الاصطفافات الإقليمية - كأنه صراع سنيّ - شيعي. إنّ استمرار الصراع قد يؤدي إلى انفجار إقليميّ ذي انعكاسات على النظام الدوليّ؛ فقد يؤدي إلى تفتيت المنطقة، وإعادة رسم خرائطها.

٩ "وليد المعلم: الجولة الثانية من جنيف-٢ لم تفشل وأنجزت تقدمًا هامًا"، الحياة، ٢٠١٤/٢/١٦، انظر:

ملؤوا قاعات المؤتمر الصحفية حتى يبدو الأمر بأنهم طرف ثالث يسألون أسئلة ودودة، وهم في الواقع لم يكونوا غير صحافيي النظام الذين لا يختلفون كثيرًا في التعاطي مع الأزمة عن موظفي مخابراته.

ثانيًا: موقف المعارضة

بخلاف التوقعات، وعلى الرغم من قلة التحضير والخبرة، كان أداء وفد المعارضة السياسي والتقني خلال جلستي المؤتمر مقبولًا قياسًا بالتجارب السابقة، ما أكسبه تأييدًا شعبيًا وزخمًا دوليًا. وفي العموم، يمكن القول إنّ المعارضة نجحت في أمور وأخفقت في أخرى؛ فقد نجح وفد المعارضة في منع تشتيت المفاوضات، والتأكيد على مرجعية التفاوض وإجبار النظام على الاعتراف بـ "جنيف ١"، ونجح وفد المعارضة في إحراج النظام لا سيما بعد موافقته على جدول الأعمال الذي قدّمه الإبراهيمي؛ ما أظهر النظام بموقف المعطّل للمفاوضات وإمكانية الحلّ. لكنه، من جهة أخرى، وبخلاف وفد النظام، لم يعر اهتمامًا كبيرًا للتواصل مع وسائل الإعلام الغربية، بل ركّز على وسائل الإعلام العربية، في حين كان يتعين عليه أن يستثمر وجوده في جنيف لمخاطبة الرأي العام الغربي بشكل مدروس. وعلى الرغم من التحسّن في الأداء وعدم تسجيل إشكالات حقيقية، فإنّ أداء المتحدثين باسمه اتسم بالارتجالية والافتقار إلى الخبرة في مخاطبة الرأي العام؛ إذ أصرّ السياسيون أن يؤدوا أيضًا دور الناطقين الإعلاميين، في حين غاب الناطقون المهنيون عن الوفد.

ثالثًا: الأطراف الراعية

كان عقد المؤتمر في موعده المحدّد بحضور دولي واسع يشكّل هدفًا بحد ذاته للدول الراعية (أميركا وروسيا) وكذلك الأمم المتحدة؛ فقد كان اقتناع هذه الأطراف يتمثل في أنّ الأزمة السورية بتعقيداتها وتشعباتها لا يمكن "حلها" أو تحقيق اختراق كبير في تسويتها من الجولة الأولى. لذلك، غادر الوفدان الروسي والأميركي مكان انعقاد المؤتمر، ولم يتدخلا في مسار التفاوض وجلساته إلا عندما تعقّدت الأمور خلال الجولة الأولى برفض النظام بيان "جنيف ١"، وتزايد احتمال انسحاب أحد الطرفين أو كليهما من المؤتمر، فاضطر الوفد الروسي إلى العودة من موسكو، والتدخل لإقناع وفد النظام بقبول "جنيف ١" والموافقة على مناقشة الهيئة الانتقالية. أما خلال الجولة الثانية، وبعد أن وصلت المفاوضات إلى طريق مسدودٍ تداعت الأطراف الراعية إلى عقد اجتماع في جنيف لحلحلة الأمور، لكنها لم تنجح في تحقيق اختراقات نتيجة الموقف الروسي الصلب والذي تبنّى

تعثّر المفاوضات كتقديم أسلحة خفيفة للمعارضة المعتدلة، والعمل في مجلس الأمن على المسار الإنساني لا تعدو كونها أدوات ضغط على النظام وحلفائه لإجباره على العودة إلى المفاوضات وتقديم تنازلات. من جهة أخرى، يتوافق هذا الاحتمال مع رؤية إسرائيل للصراع السوري، ورغبتها في استدامته لتدمير قدرات سورية. أما إيران، فترى في سورية "معركة وجودية" لا يمكن أن تخسرها. وتعتقد روسيا أنّ لديها القدرة على التعامل مع تطورات الصراع السوري واحتمالاته ما دام محصوراً في الداخل عبر مداخل مختلفة مثل "حماية الأقليات". بناء على ذلك، يبدو أنّ روسيا متجهة نحو خلق مزيد من الإرهاب بتوجيه دعوات منفصلة لهيئات وشخصيات من المعارضة، للإيحاء بأنها تتواصل مع مختلف الأطراف، تزامناً مع دعواتها الأخيرة إلى إعادة تشكيل وفد المعارضة إلى مفاوضات جنيف ليشمل شخصيات من معارضة الداخل.

خاتمة

ليس بالضرورة أن تصرّ الأطراف المتنازعة في سورية على مطالبها التي أعلنتها خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، لأنّ الأطراف المتفاوضة عادةً ما ترفع سقف مطالبها قبل جلسات التفاوض حتى تعظم مطالبها إلى أكبر قدر ممكن. لكن هذا ليس معناه أن تؤدي تلك المفاوضات إلى حل سياسي ينهي العنف في سورية، وذلك بسبب اختلال موازين القوى على الأرض. وبما أنّ الهوة شاسعة بين طرفي التفاوض، فإنّ الحل السياسي يحتاج إلى توافق إقليمي ودولي لتقليص تلك الهوة، وهذا غائب كلياً على الصعيد الإقليمي، وجزئياً على الصعيد الدولي.

من المرجح أن يؤدي الضغط الدولي على كلا الطرفين إلى الالتزام بالبحث عن حلول سياسية عبر المفاوضات التي تبقى مآلاتها مرتبطة بالتطورات الميدانية وتماسك كل طرف سياسي ووحده؛ مما يعني أنّ مؤتمر "جنيف ٢" سوف يكون مساراً تفاوضياً طويلاً، وسوف يبقى مرتبطاً بالمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية.

وانطلاقاً من ذلك، قد تجد القوى الدولية في "جنيف ٢" فرصة لإنهاء الصراع، وتجنّب احتمالات تصعيد غير محسوبة. ولعل توجه دول إقليمية كالسعودية إلى تقديم "سلاح نوعي" للمعارضة السورية، واضطرار الإدارة الأميركية الحالية إلى دعم هذا التوجه، قد يجبر روسيا على إعادة النظر في دعمها المطلق للنظام وتبنيها وجهة نظره، والاتجاه نحو حلول توافقية تراعي التفاهات المشتركة مع الولايات المتحدة.

”

قد يشكّل "جنيف ٢" مدخلاً لحل الأزمة، لكنه قد يشكّل أيضاً أحد أدوات "إدارتها" إذا تعذّر الحل. وهنا مكنم الخطر؛ إدارة الأزمة تعني استمرارية الصراع، ولكن مع "حصره" في نطاقه الجغرافي

”

إدارة الأزمة: قد يشكّل "جنيف ٢" مدخلاً لحل الأزمة، لكنه قد يشكّل أيضاً أحد أدوات "إدارتها" إذا تعذّر الحل. وهنا مكنم الخطر؛ إدارة الأزمة تعني استمرارية الصراع، ولكن مع "حصره" في نطاقه الجغرافي، لتبقى المصالح الحيوية للقوى الكبرى أو حلفائها بمنأى عنه، كما يساعدها ذلك في عدم تحمّل أعبائه؛ متذرعة بوجود مسار سياسي تفاوضي يجمع أطراف الأزمة. ومن ثم، يكون دور هذه القوى حثّ الأطراف على التفاوض، وتقديم المبادرات، وعقد الاجتماعات الدورية من دون "حسم"، في مشهد يكرر سيناريو المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية. إنّ هذا الاحتمال له فرصه ومبرراته في ظل سياسة إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما الخارجية القائمة على الانكفاء عن التدخل المباشر طالما لا يشكل الصراع تهديداً مباشراً للأمن القومي للولايات المتحدة، وما تصريحات مسؤوليها، كالسفير روبرت فورد الذي أبلغ وفد الائتلاف بأنّ "مسار جنيف ٢ شاق وطويل وقد يستغرق عاماً لتحقيق نتائج جدية"^(١)، إلا مؤشر على أنّ الأمور قد تذهب إلى هذا الاتجاه، كما أنّ الخيارات الأميركية لمواجهة

١٠ مقابلة مع أحد أعضاء الوفد المفاوض، وقد ذكر هذا الأمر ميشيل كيلو في مقابله مع قناة الجزيرة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، في برنامج لقاء اليوم.